ميزان الروح

تأملات وجودية في التشريع والقضاء

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة

أول مدرسة علمتني أن العدالة تبدأ من القلب، وأن الرحمة هي أسمى القوانين. في ظل دعواتها وجدت السكينة، وفي حنانها تعلمت أن الحق لا ينتصر إلا

بالحب. فلتكن هذه الصفحات صدقة جارية لروحها التي تسكن السماء، ونوراً يضيء طريقها كما أضاءت هي طريقي في الحياة.

وإلى والدي الطاهر

رجل المبادئ وسند الأيام، الذي غرس في بذور الصدق وعلمني أن الشجاعة هي الوقوف بجانب الحق حتى لو كان العالم ضدك. لك يا أبي كل الامتنان على كل درس في النزاهة، وكل نظرة ثقة كانت وقودي في هذه الرحلة.

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال

يا زهرة حياتي وبسمتي في كل صباح. أهديكِ هذا الكتاب أملًا في مستقبل تسود فيه العدالة، وتزهر فيه الحكمة. ليكون لكِ نوراً يضيء دربك، وليكن شاهداً على حب أب يتمنى لكِ عالماً أفضل مما ورثنا، عالماً تكون فيه الكلمة حقاً، والميزان عدلاً، والإنسان

إنساناً.

لكم جميعاً ومن أجلكم كتبت هذه السطور.

المقدمة

في بحث الإنسان عن الظل الذي يسمى عدالة

منذ أن نهض الإنسان الأول من كهفه، ونظر إلى السماء المتناسقة والنجوم التي لا تخطئ مسارها، شعر بفجوة مؤلمة بين ناموس الكون وفوضى البشر. رأى في الأفلاك نظاماً صارماً لا يعرف التراجع، وفي مجتمعه نزاعاً لا ينتهي على لقمة عيش أو قطعة أرض. هناك، في تلك اللحظة البدائية الأولى، ولد السؤال الأكبر الذي لا يزال يتردد في أروقة المحاكم ومجالس الفلاسفة حتى يومنا هذا: كيف نصنع من فوضى الإرادات البشرية نظاماً يشبه انتظام الكون؟

هذا الكتاب ليس دليلاً إجرائياً للمحامي ليتفنن في الثغرات، ولا هو كتيباً للقاضي ليبحث فيه عن رقم المادة قبل إصدار الحكم. إن هذا الكتاب محاولة متواضعة لرفع الستار عن الروح التي تسكن جسد القانون. فالقانون، في جوهره الكلاسيكي الأصيل، ليس مجرد حبر جف على ورق اصفر بمرور الزمن، وليس مجموعة من الأوامر والنواهي المدعومة بسلطة الإكراه. القانون هو تجسيد أخلاقي لحلم البشرية بالعدالة؛ هو الجسر الهش الذي نحاول عبوره للانتقال من حالة البقاء للأقوى إلى حالة الحق للأصدق.

في عصرنا الراهن، حيث غدا القانون علماً تقنياً بحتاً، تختزل فيه العدالة في إجراءات شكلية، وتستبدل الحكمة بالخوارزميات، نشعر بحاجة ماسة للعودة إلى الفلسفة. نحتاج إلى وقفة تأملية نسأل فيها: هل يكفي أن يكون الحكم قانونياً ليكون عادلاً؟ وهل يمكن للنص الجامد أن يحتوي سيولة الحياة الإنسانية وتعقيدات الضمير؟

إن الرؤية التي يطرحها هذا الكتاب هي رؤية توافق، لا رؤية صراع. إنها دعوة لاستحضار روح الفقيه الفيلسوف الذي كان سائداً في حضارتنا حين كان القاضي يجلس تحت شجرة ليحكم بين الناس بميزان يجمع بين نص الوحي، وحكمة العقل، ورحمة القلب. سنعود في هذه الصفحات إلى ينابيع الفكر الإنساني؛ من حوارات أفلاطون في الجمهورية حيث بحث عن المدينة الفاضلة، إلى مقاصد الشاطبي حيث جعل حفظ الكليات غاية التشريع، وصولاً إلى تحديات العصر الحديث حيث تقف التكنولوجيا على أبواب القضاء لتسأل: هل يمكن للآلة أن تحكم بالعدل؟

سنكتشف معاً أن القانون الحقيقي لا يعيش في المكتبات المغبرة فحسب، بل يعيش في نبض المجتمع، في صمت المتهم قبل النطق بالحكم، وفي دموع المظلوم حين يجد من يسمع له. إن الكتاب الكلاسيكي هو ذلك الذي لا يخاطب عقل القارئ فقط، بل يلامس وجدانه، ويوقظ فيه ذلك الحس الفطري الذي يميز بين الحق والباطل حتى قبل أن تسن

القوانين.

فلنبدأ رحلتنا هذه، ليس بحثاً عن اليقين المطلق الذي قد يكون بعيد المنال، بل سعياً وراء العدالة النسبية التي تجعل الحياة ممكنة، وتجعل التعايش بين البشر كريماً. فلربما كانت أعظم قوانين الأرض هي تلك التي كتبتها يد الإنسان، لكنها استمدت نورها من السماء.

الباب الأول

الجذور

الفصل الأول

ناموس الكون وقانون المدينة أين يلتقيان؟

السكون الذي يتحرك

لو وقفنا لحظة نتأمل الكون من حولنا، لوجدنا عجائب لا تحصى. الشمس تشرق في موعدها الدقيق لا تتأخر دقيقة واحدة منذ آلاف السنين، والفصول تتعاقب بنظام بديع لا يعرف الفوضى، والمجرات تدور في مداراتها وكأنها تسبح في بحر من الصمت المطبق. هذا هو ناموس الكون؛ ذلك النظام الصارم، الثابت، الذي لا يقبل الجدال ولا يعرف الاستثناء. إنه قانون كتب قبل أن يولد الإنسان، وقبل أن تبنى أول مدينة.

ولكن، ما إن ننظر إلى أنفسنا، إلى مجتمعاتنا، إلى أسواقنا ومحاكمنا، حتى نجد صورة مغايرة تماماً. نجد صراعاً، نجد اختلافاً في الآراء، نجد من يغتصب حق غيره، ومن ينكر عهده. هنا، في عالم البشر، لا يوجد ذلك الناموس التلقائي. فالإنسان لم يخلق مبرمجاً على العدل كما خلقت النجوم مبرمجة على الدوران. الإنسان خلق حراً، والحرية تعني احتمالية الخطأ، واحتمالية الظلم. وهنا تكمن المأساة الأولى، وأيضاً الفرصة الأولى: الحاجة إلى قانون.

وهم الاكتفاء الذاتي

تخيل لو أن البشر كانوا مثل النحل أو النمل، يسير كل فرد منهم بغريزة ثابتة لا تحيد عن مسارها لما فيه صالح الجماعة. حينها، لما احتجنا إلى قضاة، ولا إلى سجون، ولا إلى دساتير مكتوبة بحبر غليظ. لكن الإنسان ليس نملة. عقله واسع، ورغباته متشعبة، وضميره قد ينام أحياناً ويصحوا أحياناً. لذا، كان لا بد من اختراع بديل اصطناعي للنظام الكوني الطبيعي. هذا البديل هو ما نسميه القانون الوضعي. إنه محاولة يائسة أحياناً، وبطولية أحياناً أخرى، لمحاكاة انتظام الكون داخل فوضى المدينة.

يقول الفلاسفة الإغريق إن هناك قانوناً طبيعياً يسري في الوجود، وهو منبع كل عدالة. ويقول فقهاؤنا المسلمون إن هناك سنة كونية وفطرة أودعها الله في النفوس، وهي الأساس الذي تبنى عليه الشرائع. وفي كلا الرؤيتين، رسالة واحدة جوهرية: القانون

البشري الصحيح هو ذلك الذي لا يناقض ناموس الوجود.

عندما ينحرف المشرع عن الفطرة

التاريخ مليء بقوانين كانت قانونية بالمعنى الشكلي، أي صدرت عن سلطة شرعية ووضعت في وثائق رسمية، لكنها كانت باطلة في جوهرها لأنها خالفت ناموس الكون والفطرة الإنسانية. قوانين العبودية كانت يوماً ما قانوناً في روما وأمريكا. قوانين التمييز العنصري كانت قانوناً في جنوب أفريقيا. لكن هل كانت هذه القوانين عادلة؟ بالطبع لا. لماذا؟ لأنها اصطدمت بحقيقة كونية أكبر منها: وهي أن البشر خلقوا متساوين في الكرامة. هنا يكمن الفرق الجوهري بين المشرع التقني والمشرع الفيلسوف. الأول يسأل: هل اتبعت الإجراءات الصحيحة لسن هذا القانون؟ أما الثاني فيسأل: هل يتوافق هذا القانون مع عدالة الكون وفطرة الإنسان؟

الكتاب الكلاسيكي الذي نحلم به يجب أن يوقظ فينا هذا السؤال الثاني. يجب أن يذكرنا بأن الورقة الرسمية لا تصنع الحق، بل الحق هو ما يمنح الورقة قيمتها.

الجسر الهش

إذاً، القانون هو ذلك الجسر الهش الذي نبنيه بين مثالية الكون وواقعية البشر. هو محاولة لترجمة الصمت المقدس للكون إلى كلام مسموع يفهمه الناس ويتحاكمون به. ولكن، لأننا بشر، فإن جسرنا هذا معرض دائماً للانهيار. قد نبنيه من أهوائنا، قد نشوهه بمصالحنا، قد نجعله أداة للقمع بدلاً من أن يكون وسيلة للتحرير. لهذا السبب، لا يكفي أن نكون مجرد حراس للنصوص. يجب أن نكون حراساً للروح. يجب أن يكون في كل قاضٍ شيء من الفيلسوف يبحث عن الحقيقة وراء النص، وفي كل مشرع شيء من الشاعر يحس بإيقاع العدالة قبل أن يكتب الحرف.

نحو قانون حي

في صفحات هذا الفصل وما يليه، سنحاول تفكيك هذه العلاقة المعقدة. كيف يمكننا استلهام ثبات الكون في تشريعاتنا المتغيرة؟ وكيف نجعل قانون المدينة يعكس ناموس السماء؟ الإجابة ليست في نسخ القوانين القديمة حرفياً، ولا في تبني أحدث النظم الغربية بعين مغمضة. الإجابة تكمن في العودة إلى الأصل. الأصل الذي يقول إن الغاية من القانون ليست النظام فقط، بل العدالة. والنظام بدون عدالة هو مجرد فوضى منظمة، وهو أسوأ أنواع الفوضى. فلنبدأ رحلتنا بفهم أن القانون الحقيقي هو ذلك الذي إذا قرأه الإنسان، شعر بأن صوتاً داخلياً فيه يهمس: نعم، هذا هو الحق. ذلك الصوت هو صدى ناموس الكون في أعماق روحك.

الفصل الثاني

العدالة هل هي ميزان أم نور؟

لغز المدينة الفاضلة

قبل أكثر من ألفين وأربعمائة عام، جلس الفيلسوف أفلاطون تحت ظلال أشجار الزيتون في أثينا، يطرح سؤالاً أرّق المفكرين منذ ذلك الحين: ما هي العدالة؟ في محاورته الخالدة الجمهورية، لم يكتفِ أفلاطون بتعريف العدالة بأنها إعادة الحق إلى صاحبه أو وفاء العهد، بل ذهب إلى أبعد من ذلك. لقد رأى أن العدالة في الدولة تشبه الصحة في الجسد؛ فهي تناغم بين أجزائه المختلفة. عندما يؤدي كل فرد وظيفته التي خلق لها، الحاكم يحكم بحكمة، الجندي يدافع بشجاعة، الصانع ينتج باعتدال، تتحقق العدالة. بالنسبة لأفلاطون، العدالة ليست قاعدة خارجية تفرض بالسوط، بل هي انسجام داخلي ينعكس على المجتمع. هي فضيلة تجعل الإنسان واحداً مع نفسه ومع مجتمعه.

ولكن، هل يكفي هذا التعريف المثالي؟ ماذا لو كان الحاكم نفسه فاسداً؟ ماذا لو كانت الوظيفة التي خلق لها الفرد هي وظيفة ظالمة في جوهرها؟ هنا، نجد أن الفلسفة اليونانية، برغم عمقها، تظل تبحث

عن نموذج مثالي قد يصطدم بصخرة الواقع.

مقاصد الشريعة حين تصبح العدالة حياة

على الضفة الأخرى من نهر التاريخ، وفي قلب الصحراء العربية، كان فقهاء الإسلام يبنون صرحاً قانونياً مختلفاً في منهجه، متفقاً في غايته. لم يبحثوا عن مدينة فاضلة يوتوبية بعيدة المنال، بل بحثوا عن مجتمع حي يحقق مصالح الناس في دنياهم وآخرتهم. جاء الإمام الشاطبي في كتابه الخالد الموافقات ليقدم مفهوماً ثورياً للعدالة القانونية: مقاصد الشريعة. قال الشاطبي إن الغاية من كل قانون أو شريعة هي حفظ خمس كليات ضرورية: الدين، النفس، العقل، النسل، المال. هنا تكمن القفزة النوعية: العدالة في الفكر الإسلامي ليست مجرد توازن ميكانيكي كما عند الإغريق، بل هي حماية للحياة. القانون العادل هو ذلك الذي يحفظ هذه الضروريات ويدفع عنها الفساد. إذا تعارض نص قانوني مع حفظ النفس أو العقل، فإن العدالة تقتضي تقديم المقصد على النص. هذه هي مرونة الحكمة مقابل جمود القاعدة.

الحوار المستحيل أفلاطون والشاطبي تحت شجرة واحدة

تخيل لو أننا استطعنا جمع أفلاطون والشاطبي في مجلس واحد. سيقول أفلاطون: أيها الفقيه، العدالة هي أن يعرف كل إنسان مكانه في الكون الكبير، وأن تخضع الشهوة للعقل. سيرد الشاطبي: أيها الفيلسوف، كلامك جميل، لكن العدالة الحقيقية هي أن يأمن الجائع على قوته، ويأمن المظلوم على دمه، ويأمن العالم على عقله. العدالة هي المصلحة التي تحقق الحياة الكريمة. في هذا الحوار التخيلي، نكتشف أن الحقيقة تكمن في الجمع بينهما. العدالة تحتاج إلى رؤية كونية كما عند أفلاطون ترسم الهدف السامي، وتحتاج في نفس الوقت إلى آلية عملية مرنة كما عند الشاطبي تحقق مصالح الناس المتغيرة. القانون الكلاسيكي الحقيقي هو الذي يجمع بين سمو المبدأ وواقعية التطبيق.

العدالة كفضيلة قبل أن تكون حكماً

المشكلة الكبرى في أنظمتنا القانونية المعاصرة هي أننا اختزلنا العدالة في الإجراءات. أصبح القاضي الناجح هو من يطبق المادة القانونية بدقة رياضية، حتى لو أدى ذلك إلى نتيجة ظالمة في واقع الحال. نحن نحتاج إلى استعادة فكرة العدالة كفضيلة. الفضيلة تعني أن يكون لدى القاضي والمشرع ملكة أخلاقية تدفعه للبحث عن الروح خلف النص. عندما يحكم القاضي بعقوبة قصوى على سارق رغيف خبز جائع، فهو قد طبق القانون حرفياً، لكنه خسر العدالة جوهرياً. عندما يسن المشرع قانوناً يحمي الثروة على حساب الفقراء بحجة حرية السوق، فهو قد اتبع النظرية الاقتصادية، لكنه انتهك ناموس الإنسانية. العدالة الحقيقية تتطلب شجاعة أدبية. شجاعة الخروج عن الظاهر للوصول إلى الباطن. شجاعة القول بأن القانون ظله طويل، لكن عدالة الله أو العدالة المطلقة أوسع من أن يحيط بها أي نص بشري.

من الميزان إلى النور

في التراث القديم، كان رمز العدالة هو الميزان. والميزان أداة باردة، جامدة، تعتمد على الوزن الكمي. طرف يعلو وطرف ينخفض. لكن في رؤيتنا للفلسفة القانونية الجديدة، نقترح استكمال هذا الرمز بالنور. العدالة ليست فقط وزناً للأفعال، بل هي نور يكشف الزوايا المظلمة، ويرى الظروف المخفية، ويفهم الدوافع الخفية. القاضي الذي يمتلك نور البصيرة يستطيع أن يرى ما لا تراه عين النص. يرى الألم وراء الجريمة، ويرى الحاجة وراء السرقة، ويرى اليأس وراء العنف. هذا لا يعني إلغاء القانون، بل يعني إنسانته. يعني تحويل القانون من سيف مسلط إلى يد حانية تصلح ما اعوج.

الخلاصة العدالة كطريق لا كنهاية

في نهاية هذا الفصل، يجب أن نستقر على حقيقة مؤلمة ومفرحة في آن واحد: العدالة المطلقة قد تكون مستحيلة التحقيق بالكامل في عالم البشر الفاني. نحن لن نبني يوماً الجنة الأرضية التي حلم بها أفلاطون. لكن، السعي نحو العدالة هو ما يعطي

للحياة معناها. كل حكم عادل، كل قانون منصف، كل بادرة رحمة في قلب قاضٍ، هي خطوة على هذا الطريق اللانهائي. العدالة ليست متحفاً نعرض فيه قوانين الماضي، بل هي نهر جارٍ يتجدد بمياه الوعي الإنساني في كل عصر. ومهمتنا كمفكرين وقانونيين هي الحفاظ على نقاء هذا النهر من وحل الأهواء ومصالح السلطان. فلنتذكر دائماً: القانون بدون عدالة هو مجرد قوة عارية، والعدالة بدون قانون هي مجرد حلم ضائع. والتلاقي بينهما هو سر بقاء الحضارات.

الباب الثاني

الصراع

الفصل الثالث

بين نص جامد وروح حية مأساة الحرفية

فخ الكلمات

يقال إن الشيطان يكمن في التفاصيل، لكن في عالم القانون، قد يكمن الظلم أحياناً في الدقة المفرطة. القانون بطبيعته يحتاج إلى كلمات. والكلمات، مهما بلغت من فصاحة، هي أوعية قاصرة عن احتواء سيولة الحياة وتعقيداتها. النص القانوني هو عبارة عن تجميد لحالة معينة في زمن معين؛ فهو يصور واقعاً كان موجوداً لحظة كتابته، ويحاول فرض هذه الصورة الثابتة على واقع متحرك لا يتوقف عن التغير. هنا تنشأ المأساة: عندما يصبح النص صنماً يعبد، وتقدس حروفه على حساب مقاصده. حينها يتحول القاضي من حكيم يبحث عن الحق إلى آلة تطبق المعادلة، وينقلب القانون من أداة للعدالة إلى سلاح للقمع باسم الشرعية.

قصة الحاكم الذي بكى درس من التاريخ الإسلامي

لتقريب الصورة، دعونا نعود بذاكرة الزمن إلى أحد أشهر المواقف في تاريخ القضاء الإسلامي، موقف يجمع بين

صرامة النص ورحمة الروح. تروى القصة عن خليفة أو قاضٍ واجه حالة لسارق لم يسرق بدافع الطمع، بل بدافع المجاعة المدقعة في عام الرمادة. النص واضح: قطع يد السارق. الحرفية تقتضي تنفيذ الحد فوراً. لكن القاضي توقف. نظر إلى السارق، ثم نظر إلى السماء، ثم نظر إلى ضميره. قال جمله الخالدة التي أصبحت مبدأً قانونياً وفلسفياً: لا حد في مجاعة. في هذه الجملة القصيرة، حدثت ثورة. لم يلغِ القاضي النص، بل فسره في ضوء روحه ومقاصده. أدرك أن الغاية من العقوبة هي الزجر وحفظ المال، أما إذا كان الدافع هو حفظ النفس وهي أعلى من المال في سلم المقاصد، فإن تطبيق النص حرفياً سيكون نقضاً للغاية ذاتها. هذا الموقف يعلمنا أن النص بدون روح هو جثة هامدة. الروح هي التي تمنحه الحياة وتجعله عادلاً في كل زمان ومكان.

محاكمة أنتيغون عندما يتصادم قانون الدولة مع قانون الضمير

على الضفة الأخرى من التاريخ، في المسرحية

الإغريقية الخالدة أنتيغون للكاتب سوفوكليس، نجد مأساة مشابهة ولكن بنتيجة مختلفة. الملك كريون يصدر قانوناً يمنع دفن جثة المتمرد بولينيكس، معتبراً أن طاعة الدولة هي القانون الأعلى. تأتي أنتيغون، أخت الميت، وتدفعها فطرتها وقانون الآلهة غير المكتوب لتدفن أخيها. حين تحاكم، تدافع أنتيغون بحجة قوية: لم يكن زيوس إله العدالة من سن هذا القانون، ولا العدالة التي تسكن مع الآلهة السفلى... قوانينك يا كريون ليست قوية بما يكفي لتجاوز القوانين غير المكتوبة والراسخة للآلهة. في النهاية، ينتصر النص الملكي شكلياً بموت أنتيغون، لكنه ينهار جوهرياً بموت ابن الملك وزوجته وانتحار كريون نفسه ندماً. القصة تعلمنا درساً مؤلماً: أي قانون وضعي يتجاهل القانون الطبيعي أو ضمير الإنسانية يحمل بذور دماره في داخله. الحرفية التي تقتل الرحمة هي بداية نهاية أي نظام قانوني.

أزمة التفسير في العصر الحديث

اليوم، نعاني من وباء التفسير الحرفي في أروقة

المحاكم. نرى قضاة يحكمون بعقوبات قاسية على جرائم تافهة لأن النص لا يستثني، ونرى بيروقراطيين يرفضون حقوقاً مشروعة لأن الإجراء لم يكمل بدقة ميليمترية. لقد تحول القانون في كثير من الأحيان إلى لعبة لغوية يتفنن فيها المحامون في الثغرات، ويخسر فيها الإنسان العادي عدالته. السؤال الجوهري الذي يطرحه هذا الفصل هو: هل نحن عبيد للنص، أم أن النص خادم لنا؟ الرؤية الفريدة التي نقدمها هنا هي تبني ما يمكن تسميته بالتفسير المقاصدي الحي. هذا المنهج لا يلغي النص، بل يفهمه في سياقه: لماذا وضع هذا النص؟ ما هي الظروف التي نشأ فيها؟ هل تطبيقه اليوم يحقق نفس المقصد أم ينقضه؟

دور القاضي كمجدد للحياة

في فلسفتنا للقانون الكلاسيكي الجديد، نعيد للقاضي مكانته المفقودة كفيلسوف ممارس. لا نريد من القاضي أن يكون مجرد فم ينطق بالكلام المكتوب كما وصف مونتسكيو، بل نريده أن يكون قلباً ينبض بالحكمة. القاضي الحقيقي هو من يمتلك الشجاعة

لاستخدام الاستثناءات العادلة، ومن يجرؤ على القول إن حرفية القانون في هذه الحالة الخاصة تؤدي إلى ظلم صارخ، فيبحث عن مخرج ضمن إطار المبادئ العامة للقانون مثل مبدأ حسن النية، أو النظام العام، أو المصلحة الفضلى. هذا لا يعني الفوضى أو الحكم بالهوى، بل يعني الانضباط لروح القانون التي هي أسمى من حرف القانون.

نحو مرونة مقدسة

الشجرة اليابسة تنكسر مع أول عاصفة، أما الشجرة الحية فتتمايل مع الرياح لتعود منتصبة. كذلك يجب أن يكون القانون. يجب أن نسمح بوجود مساحات من المرونة المقدسة داخل النصوص الصارمة. مساحات تسمح للرحمة بالدخول، وتسمح للظروف الاستثنائية بأن تؤخذ في الحسبان، وتسمح للضمير الإنساني بأن يكون الميزان الأخير عند التعارض. القانون الذي لا يبكى معه القلب، قانون فاشل. والعدالة التي لا تشعر بألم المظلوم، هي مجرد خدعة رياضية.

خاتمة الفصل الخروج من القفص

في نهاية المطاف، يجب أن نتحرر من قفص الحرفية. النص القانوني هو خريطة، وليس الأرض نفسها. والخريطة قد تكون قديمة أو ناقصة، أما الأرض الواقع الإنساني فهي دائماً أغنى وأعمق. مهمتنا كمشرعين وقضاة ومفكرين هي التأكد من أن خريطتنا لا تقودنا إلى الهاوية باسم الدقة. يجب أن نتعلم قراءة ما بين السطور، وأن نسمع الصمت الذي يخفيه النص الصاخب. فقط حينئذٍ، سيتحول القانون من سلسلة تكبل الأرجل، إلى جناح يرفع الهمم.

الباب الثالث

الأفق

الفصل الرابع

حين تحاكم الخوارزمية الإنسان هل للآلة ضمير؟

حلم المدينة الرقمية

في خيال كتاب الخيال العلمي وفلاسفة التكنولوجيا، رسمت صورة لمستقبل مثالي: محاكم لا تنام، قضاة لا ينامون، قرارات تصدر في أجزاء من الثانية، خالية من التعب، خالية من التحيز البشري، خالية من الرشوة أو المزاج الشخصي. دخلنا هذا المستقبل بالفعل. بدأت الخوارزميات تتنبأ باحتمالية تكرار الجرم، وتحدد شروط الإفراج المشروط، بل وتقترح أحكاماً بناءً على ملايين السجلات السابقة. البيانات ضخمة، والدقة إحصائية مذهلة. السؤال الذي يطرح نفسه برعب ودهشة: هل وصلنا أخيراً إلى ذروة العدالة؟ هل استغنينا عن خطأ البشر لصالح دقة الآلة؟

وهم الحياد الرياضي

يظن الكثيرون أن الرقم محايد، وأن المعادلة الرياضية لا

تكذب. لكن الفلسفة القانونية تخبرنا بحقيقة أخرى مريرة: الخوارزمية ليست محايدة؛ إنها مرآة تعكس تحيزات مبرمجها، وتحيزات البيانات التي غذيت بها. إذا كان التاريخ القضائي لمجتمع ما مليئاً بالتمييز ضد فئة معينة بسبب فقرهم أو لونهم أو دينهم، فإن الذكاء الاصطناعي سيتعلم هذا النمط ويكرسه، بل وقد يضفيه طابعاً علمياً مقدساً يصعب نقضه. الآلة تحكم بناءً على الماضي البيانات السابقة، أما العدالة الحقيقية فتحتاج أحياناً إلى كسر نمط الماضي من أجل مستقبل أفضل. العدالة تتطلب ثورة على الإحصاء أحياناً، والآلة لا تعرف الثورة؛ هي تعرف فقط التكرار.

الفجوة التي لا تجسر الحساب مقابل الشعور

هنا نصل إلى جوهر الفرق بين القانون الكلاسيكي والقانون الرقمي. القانون ليس مجرد معادلة منطقية: جريمة زائد دليل يساوي عقوبة. لو كان الأمر كذلك، لاستغنينا عن القضاة منذ قرون. جوهر الحكم العادل يكمن في تلك اللحظة الإنسانية الغامضة التي يقرأ فيها القاضي نبرة الصوت، ويرى ندم العين، ويفهم

سياق اليأس الذي دفع للجريمة. هذه أمور لا يمكن رقمنتها. يمكن للآلة أن تحسب قيمة المسروقات بدقة سنتيم واحد. لكن هل تستطيع الآلة أن تفرق بين سارق بدافع الطمع، وسارق بدافع إنقاذ طفل من الموت جوعاً؟ البيانات قد تكون متشابهة سرقة مبلغ محدد، لكن الروح مختلفة تماماً. العدالة تقتضي معاملة الحالتين بشكل مختلف. الآلة ستحكم عليهما بنفس الحكم لأن الكود واحد. هنا تكمن كارثة العدالة العمياء بالمعنى السلبي للكلمة.

محاكمة كافكا في عصر السيليكون

تخيل رواية لكافكا بعنوان المحاكمة، ولكن بدلاً من بيروقراطية بشرية غامضة، نجد نظاماً رقمياً مغلقاً لا يعرف أحد كيف يعمل. يحكم على الرجل ليس لأنه مذنب، بل لأن النظام قرر ذلك بناءً على احتمالات إحصائية. حين يسأل المتهم: لماذا؟، يكون الجواب: لأن الخوارزمية قالت ذلك. هذا هو الكابوس الحقيقي: فقدان القدرة على الحوار مع السلطة. القانون الكلاسيكي يقوم على التعليل؛ يجب على القاضي أن

يشرح أسباب حكمه بكلمات يفهمها البشر. أما الخوارزمية فتعطينا نتيجة دون أن نفهم دائماً مسار التفكير الداخلي المعقد للشبكة العصبية. كيف نطالب بالعدالة إذا كنا لا نفهم لغة الحاكم؟ العدالة تتطلب شفافية عقلانية، والذكاء الاصطناعي يقدم لنا صندوقاً أسود من النتائج.

حدود التفويض ما الذي لا يجوز تفويضه للآلة

في فلسفتنا للقانون، يجب أن نرسم خطاً أحمر مقدساً: هناك مناطق في النفس البشرية والقضاء لا يجوز أبداً تفويضها لغير الإنسان. الرأفة والعفو: هذه فضائل روحية بحتة. الآلة لا تعرف الرحمة لأنها لا تعرف الألم. تقدير الظروف الاستثنائية: الحياة مليئة بالاستثناءات التي لا تدخل في قواعد البيانات. فقط القلب الإنساني المدرب بالحكمة يستطيع رصد هذه الاستثناءات. المسؤولية الأخلاقية: من سيحمل وزر الخطأ إذا أخطأت الآلة؟ المبرمج؟ الشركة المصنعة؟ القاضي الذي اعتمد عليها؟ القانون يحتاج إلى مسؤول يتحمل الوزر، والآلة لا تتحمل وزراً أخلاقياً.

نحو قاض هجين التكنولوجيا في خدمة الإنسان لا سيادته

لا ندعو هنا إلى رفض التكنولوجيا ومعاداة التقنية. بل ندعو إلى نموذج القاضي الهجين. ليكن الذكاء الاصطناعي هو الكاتب الماهر والباحث الدؤوب والمحلل الإحصائي الذي يضع بين يدي القاضي كل المعلومات والأنماط والسوابق. لكن ليظل القرار النهائي، وتوقيع الحكم، ونطق كلمة مذنب أو بريء، حكراً على الضمير الإنساني. يجب أن تظل التكنولوجيا أداة في يد الفيلسوف القاضي، وليس سيداً يأمر فيطاع. القاعدة الذهبية التي نقترحها هي: كلما زادت تعقيدات القضية الإنسانية وتشابكت فيها العواطف والظروف، قل اعتمادنا على الآلة، وزادت حاجتنا إلى حكمة البشر.

الخاتمة حفظ الكرامة في العصر الرقمي

في نهاية هذا الفصل، نعود إلى أصلنا. القانون وجد لخدمة الكرامة الإنسانية. والكرامة تتطلب أن يعامل الإنسان ككائن عاقل حر، لا كرقم في قاعدة بيانات. الحكم الصادر عن آلة هو إهانة لكرامة المحكوم عليه، لأنه يختزل إنسانيته المعقدة في متغيرات رياضية. مستقبل القانون الكلاسيكي الجديد ليس في التنافس مع الآلة في السرعة والدقة، بل في التأكيد على ما تفتقر إليه الآلة تماماً: القدرة على الحب، على الرحمة، على فهم المعنى وراء الحدث. فلنحذر من أن نصبح نحن البشر، في سعينا للكمال التقني، مجرد ظلال باهتة لخوارزميات صنعناها بأيدينا. العدالة ستبقى دائماً مسألة قلب قبل أن تكون مسألة عقل، ومسألة روح قبل أن تكون مسألة بيانات.

الفصل الخامس

نحو فقه الضمير حين يلتقي القاضي بالفيلسوف

نهاية الرحلة وبداية المهمة

بعد أن تجولنا في دهاليز التاريخ من أثينا إلى بغداد، ومن محاكم الرومان إلى غرف خوادم الذكاء الاصطناعي، نصل الآن إلى المحطة الأخيرة. لكن هل هي حقاً النهاية؟ لا. الفلسفة القانونية ليست متحفاً نغلق أبوابه بعد الزيارة، بل هي مشعل نحمعه لنضيء به الطريق في العتمة. لقد أدركنا أن القانون بدون فلسفة هو جسد بلا روح، وأن الفلسفة بدون قانون هي حلم بلا أقدام تمشي على الأرض. مهمتنا الآن ليست في كتابة المزيد من النصوص، بل في تغيير العقلية التي تقرأ هذه النصوص وتطبقها. نحن بحاجة ماسة إلى ولادة نوع جديد من الممارسين القانونيين: القاضي الفيلسوف أو المشرع الحكيم.

ملامح فقه الضمير

ما الذي نعنيه بفقه الضمير؟ إنه ليس دعوة للفوضى أو للحكم بالأهواء الشخصية تحت ستار الحرية. بل هو منهج رفيع يقوم على ثلاث ركائز: الوعي بالمقصد: ألا يوقع المشرع أو القاضي حرفاً إلا وهو يدري لماذا

يوقعه. ما هي الغاية العليا؟ هل هي حماية الكرامة؟ حفظ الحياة؟ تحقيق التوازن؟ إذا غابت الغاية، صارت الوسيلة عبثاً. الاستشعار الإنساني: القدرة على النزول من برج العاج النصي إلى مستوى ألم الناس وأملهم. أن يشعر القاضي بثقل الحكم قبل أن ينطق به، وأن يحس المشرع بوقع القانون على حياة البسطاء قبل إقراره. الشجاعة الأخلاقية: الاستعداد للدفاع عن روح العدالة حتى لو تعارض ذلك مع راحة الإجراءات أو توقعات السلطة. فقه الضمير يتطلب شجاعة أن تقول لا للنص عندما يصبح النص أداة للظلم.

توحيد الرؤى الجسر بين الشرق والغرب

طوال رحلتنا، رأينا كيف أن الحكمة الإنسانية واحدة رغم تعدد لغاتها. عندما تحدث أفلاطون عن التناغم، كان يقول نفس ما قاله الشاطبي عن المصالح المتوازنة. عندما حذرت أنتيغون من قوانين الطغيان، كانت تردد نفس تحذيرات الفقهاء المسلمين من الجور في الحكم. عندما نخشى اليوم من برودة

الخوارزميات، فإننا نستحضر نفس المخاوف التي عبر عنها شعراء الصوفية من جفاف القلب. إن فقه الضمير الذي ندعو إليه هو جسر يجمع أفضل ما في التراث الإنساني: دقة التنظيم الروماني، عمق التأمل اليوناني، روحانية المقاصد الإسلامية، وحرية النقد الحديثة. هو قانون لا يحمل جنسية واحدة، بل يحمل جنسية الإنسانية.

التعليم القانوني من الحفظ إلى الإبداع

كيف نبني هذا المستقبل؟ البداية يجب أن تكون من كليات القانون. لسنوات طويلة، دربنا طلابنا على أن يكونوا تقنيين بارعين: يحفظون المواد، يتقنون الإجراءات، ويجيدون الثغرات اللغوية. لكننا أهملنا تدريبهم على أن يكونوا مفكرين أحراراً. نحتاج إلى ثورة في التعليم القانوني: ندخل الأدب والفلسفة والتاريخ إلى قاعات دراسة القانون. نجعل الطالب يناقش لماذا يوجد هذا القانون قبل أن يحفظ كيف يطبق. نشجع على طرح الأسئلة الصعبة، ونكافئ الإبداع في التفسير بدلاً من الجمود في التطبيق. يجب أن يتخرج

الطالب وهو يحمل في جعبته ليس فقط كتاب القوانين، بل أيضاً كتاب الحكمة.

القانون كأداة للإصلاح الاجتماعي

في رؤيتنا النهائية، القانون ليس غاية في حد ذاته. الدولة لا تقام لكي تطبق القوانين، بل القوانين تسن لكي تقام دولة عادلة. إذا نظرنا إلى مجتمعاتنا اليوم، نجد أن الكثير من المشاكل الفقر، التطرف، الفساد ليست مشاكل أمنية بحتة يمكن حلها بمزيد من العقوبات، بل هي مشاكل في عدالة التوزيع ونزاهة النظام. القانون الكلاسيكي الجديد يجب أن يكون أداة جراحية دقيقة لإصلاح الخلل الاجتماعي، لا مطرقة ثقيلة لسحق الأعراض الجانبية. يجب أن يكون القانون طبيباً يشخص الداء ويصف الدواء الشافي، لا جلاداً ينتظر الخطأ ليقع العقاب.

الرسالة الأخيرة الأمل في الإنسان

قد يبدو العالم من حولنا معقداً، وقد تبدو قوى الشر والظلم طاغية أحياناً. قد تخيفنا سرعة التكنولوجيا وبرودة الأرقام. لكن في نهاية المطاف، يبقى الأمل مرتبطاً بقدرتنا البشرية الفريدة على التعاطف، على التفكير النقدي، وعلى السعي نحو المثاليات. كل مرة يحكم فيها قاض بحكمة تتجاوز النص لإنقاذ إنسان، تنتصر الفلسفة. كل مرة يسن فيها مشرع قانوناً يراعي فيه ضعف الفقير قبل قوة الغني، تنتصر العدالة. كل مرة يرفض فيها مواطن قبول الظلم باسم القانون، ينتصر الضمير.

الخاتمة الكلمة التي لا تقال

نختم هذا الكتاب ليس بنقطة، بل بعلامة استفهام معلقة في السماء، تدعونا جميعاً للتأمل: أي نوع من القانون نريد أن نتركه للأجيال القادمة؟ هل نريد ترك لهم كومة من الأوراق الجامدة والسجون المزدحمة؟ أم نريد أن نترك لهم تقليداً راسخاً من الحكمة، وضميراً حياً ينبض بالعدل، ومجتمعاً يشعر فيه كل فرد بأن القانون هو حاميه لا عدوه؟ الخيار لنا. القلم بيدنا.

والميزان في أيدينا. فلنجعل من قانوننا ميزان روح، وليكن شعارنا الدائم: حيث توجد العدالة، توجد الحياة؛ وحيث يغيب الضمير، يموت القانون.

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف